

" دور الملكية الفكرية في إستقطاب الإستثمار "

غرفة عمان الفتية الإقتصادية

الثلاثاء 23 أيلول 2003

المحامي الدكتور/ عمر مشهور حديثه الجازي
مدير المركز الأردني لتسوية النزاعات
عضو مجلس إدارة المجمع العربي للملكية الفكرية

- التصاميم الصناعية .
- العلامات التجارية وعلامات الخدمة ، والأسماء والمؤشرات التجارية .
- الحماية ضد المنافسة غير المشروعة .

و جميع هذه الحقوق لها دور واضح و فعال في مجال الاستثمار الوطني منه والأجنبي.

ومن خلال هذه الأشكال والتقسيمات للحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية الآنفه الذكر تبرز أهميتها ومدى تعلق موضوعات الملكية الفكرية في مجالات الاستثمار المختلفة. حيث أن كثير من الاستثمارات تحوي شكل او اكثر من اشكال حقوق الملكية الفكرية، مثال على ذلك: صناعات الأدوية تحوي على براءات اختراع و اسرار تجارية و أيضا كثير منها تحوي على علامات تجارية.

والآن بعد إعطاء هذه النبذه الموجزة عن الملكية الفكرية سنستعرض معاً بعض المسائل المتعلقة بالإستثمار الأجنبي وماهيته وأشكاله وغيرها من الأمور.

لم يرد في قانون الإستثمار رقم (68) لسنة 2003 أي تعريف واضح لتعبير (الإستثمار) ولكن المادة (12/ب) منه أشارت بشكل جلي إلى الإستثمار بواسطة حقوق الملكية الفكرية حيث عرفت هذه المادة عبارة (رأس المال الأجنبي) بأنها ما يستثمره غير الأردني في المملكة من أموال نقدية أو عينية أو حقوق مادية أو معنوية لها قيمة مالية بما فيها العلامات التجارية وبراءات الإختراع.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأردن يرتبط مع دول شقيقة وأخرى صديقة باتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الثنائية والتي يبلغ عددها سبع وعشرون إتفاقية.

تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر :-

هو نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية والإستقلال بالإدارة والقرار.

حيث أن روابط الإستثمار بطبيعتها ذات أجال طويلة، كما أنها ذات صلة وثيقة بكيان الدولة المضيفه سواء بطريق مباشر، عندما يتعلق الأمر باستغلال الثروات الطبيعة للبلاد أو بطريق غير مباشر، من ناحية تأثيرها على خطط التنمية الإقتصادية للبلاد .

وهنا تكمن أهمية تحديد الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر :-

الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوعاً من الإدارة والتحكم في إتخاذ القرار من قبل المستثمر. أما الإستثمار الأجنبي غير المباشر Portfolio Investment (أو الإستثمار في الأوراق المالية) فلا يتضمن الملكية والإدارة وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

ولكن ما يهمنا الآن هو الإستثمار الأجنبي المباشر لأن حماية الملكية الفكرية تؤثر بشكل أساسي ومباشر في هذا النوع من الإستثمار.

أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :-

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها بما يلي :-

أولاً :- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة له بالكامل في البلد المضيف تقوم هذه الشركة بالإستثمار وتنفيذ مشروع معين.

ثانياً :- قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبيتها من شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف.

ثالثاً :- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر وطني مقيم في البلد المضيف.

تجدر الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر تترتب عليه آثار إيجابية بالنسبة للدول النامية تتمثل أهم هذه الآثار في تدفق رؤوس الأموال، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا، وكذلك تحقيق استخدامات أفضل للموارد من خلال تخفيض أو القضاء على الأشكال المختلفة لعجز أو عدم كمال السوق. كما أن تكلفة الإستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول النامية تعد أقل من البدائل الأخرى، التي تشمل شراء التراخيص أو عقود الإدارة Licensing, Management Contracts. إن نقل المعارف الفنية والتطبيقية والإدارية يعد الميزة الأساسية للإستثمار الأجنبي حيث أن هذه المعارف الفنية والإدارية تملكها الشركات ذات النشاط الدولي.

ولا بد من توضيح العلاقة و الترابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر و قوانين الملكية الفكرية:

إن معظم الدول النامية ترفض فكرة تقوية وتفعيل تشريعات الملكية الفكرية وتنفيذها وذلك خوفاً من أن تكون الخسائر الناجمة عن ذلك أكثر من المنافع. وسأحاول على عجلة توضيح أهمية وجود قوانين وتشريعات ملكية فكرية مناسبة وقوية وفعالة ومدى تأثير هذه القوانين على الإستثمار. ولكن قبل الدخول في موضوع تأثير الملكية الفكرية على الاستثمار، لابد من ذكر العوامل الاساسية المؤثرة في عملية الاستثمار.

ولتحديد دور نظام الملكية الفكرية القوي أو الضعيف على الإستثمار الأجنبي فإنه من الضروري إلقاء نظرة على العوامل الإقتصادية التي تأخذها الشركات بعين الإعتبار عندما تريد أن تصبح شركات متعددة الجنسيات و ان تقوم بالاستثمار خارج دولتها. إن أهم وأوسع معيار هو معيار " المالك والموقع والاستخدام الداخلي " (Ownership, Location, Internalization (OLI)).

المالك: تقوم الشركات الأجنبية بتقييم وضعها كمالك أجنبي و مقارنته مع وضع المالك المحلي و ما اذا كان يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المالك المحلي وخاصة فيما يتعلق بالأصول المعنوية (Intangible Assets) و مدى حمايتها، و خاصة ان هذه الموجودات عادة تأخذ شكل التكنولوجيا الحديثة أو الأسرار التجارية (Trade Secrets) أو المعرفة الفنية (know How) كذلك السمعة التي حققتها نوعية البضائع، وغيرها من الأمور وهنا نرى أهمية تمتع الملكية الفكرية بحماية فعالة.

وكما تمت الإشارة سابقاً فإنه ليس عامل المالك فقط هو الذي يؤثر في تحديد الإستثمار وإنما أيضاً الموقع والاستخدام الداخلي، أما فيما يتعلق بالموقع فإنه على الدول الأجنبية أن توفر للمستثمر الموقع المناسب وذلك لتشجيعه على الإستثمار و من أهم شروط الموقع المناسب هو توفر وسائل النقل بأسعار منخفضة، و أن تكون الضرائب التي تفرضها الدولة في المنطقة المراد الإستثمار فيها منخفضة، وأن توفر تلك الدولة بيئة قانونية مناسبة ويقصد بذلك وجود قوانين لحماية الملكية الفكرية. أما بالنسبة للعامل الأخير وهو الاستخدام الداخلي، فإنه إذا وفرت تلك الدولة للمستثمر جميع الظروف المناسبة بحيث إن عليها أن تعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني ووفرت له البيئة القانونية المناسبة فإن ذلك المستثمر سيقوم بكافة أعماله في تلك الدول بدلاً من منح التراخيص فقط لشركات محلية. وذلك حسب ما تقتضيه المادة (3) من إتفاقية (TRIPS) والتي تطلب من الدولة العضو في هذه

الإتفاقية معاملة العضو الأجنبي في هذه الإتفاقية معاملة الشخص الوطني بدون تفرقة أو تمييز في الإمتيازات الممنوحة من قبل الدولة.

إن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والإستثمار الأجنبي المباشر هامة جدا ويظهر ذلك في أنه إذا كان نظام الحماية ضعيف فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع احتمالية التقليد و التعدي على الحقوق مما يجعل تلك الدولة أقل جاذبية للإستثمار. ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان نظام الحماية قوي وفعال و يؤمن الحماية الكافية للمستثمر فإن ذلك سيشجع على الإستثمار بكافة جوانبه وأنه لن يتم التعدي على حقوق المستثمرين وستزيد حجم الإستثمارات في تلك الدول.

والان سنعرض بعض الجوانب السلبية المترتبة على كون نظام الملكية الفكرية ضعيف في دولة ما :-

أولاً: إن ذلك سيؤدي إلى ضعف في الإستثمار وخاصة في المجالات التالية :

أ. الأدوية .

ب. مستحضرات التجميل والمنتجات الصحية.

ج. الكيماويات والآليات.

د. المعدات الإلكترونية.

وتكمن أهمية الملكية الفكرية في هذه المجالات أنه يوجد بها براءات إختراع وأسرار تجارية وأن أصحاب هذه البراءات والأسرار يريدون حمايتها ومنع أي تعدي عليها.

ثانياً: إذا لم يكن نظام الحماية قوي وفعال فإنه لن يتم الإستثمار في تلك الدولة وإنما فقط ستقوم الشركات بتصدير بضائعها دون القيام بالتصنيع في تلك الدولة.

ثالثاً: ومن المهم ملاحظته أنه ليس فقط القانون هو الذي يهتم المستثمر وإنما أيضاً مدى تطبيقه والتقدير به، فإنه إذا كانت هناك قوانين جيدة لكنه لا يوجد تطبيق فعال لها فإن المستثمر لن يقوم بالإستثمار بتلك الدولة.

ولكن مضمون وجود نظام قوي لحماية الملكية الفكرية لم ينجو من إنتقادات لاذعة تبرز بعض السلبيات التي قد تؤثر على النمو الإقتصادي وجلب الإستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، ويمكن تلخيص هذه الإنتقادات بالنقاط التالية :

أولاً:- في مجال براءات الإختراعات على سبيل المثال، وعند وجود نظام حماية قوي لهذه

الحقوق، تبرز خشية من سيطرة هذه الشركات الأجنبية على السوق المحلي دون حاجتها إلى

الإستثمار الفعلي في الدول النامية ذات النظام القوي لحماية براءات الإختراعات فيها، وفي

هذه الحالات قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى منح تراخيص إلى الشركات المحلية بدلاً من الإستثمار المباشر في الدول المضيفة.

ثانياً :- في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة، وحيث أن من الأهداف الأساسية لنظم حماية الملكية الفكرية هو نقل التكنولوجيا والمعرفة تبرز خشية واضحة من أن وجود نظام فعال لحماية الملكية الفكرية قد يؤثر على نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدولة المتقدمة إلى الدول النامية، خصوصاً أن إجراءات هذا النقل تستدعي عادة كشف بعض الأسرار التجارية والتي لها علاقة بالمعرفة الفنية، وهذا ما قد تشير إليه الشروط الواردة في العقود التي يتم إبرامها ما بين الشركات مالكة المعرفة الفنية وبين الشركات المحلية التي ستقوم باستخدام هذه المعرفة، حيث تضع الشركات الأجنبية المذكورة شروطاً قاسية مقابل مبالغ لا تتناسب عادة مع مضمون هذه الإتفاقيات، ومما يعزز موقف هذه الشركات الأجنبية قوانين الملكية الفكرية التي تقوم بدورها بحماية هذه الأسرار ومعلومات المعرفة الفنية حماية قانونية فعالة.

ومن جهة أخرى فإن قوانين الملكية الفكرية لا تقوم فقط على تشجيع الإستثمارات الأجنبية وإنما أيضاً تقوم بتشجيع المستثمر الوطني بأن يقوم بالإستثمار داخل دولته بدلاً من أن يقوم بالإستثمار في دول أخرى تضمن له الحماية بشكل أفضل من دولته وذلك بسبب عدم وجود حماية للملكية الفكرية كافية ومناسبة في دولته.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أن قوانين المنافسة ومكافحة الإحتكار والتي غالباً ما يثور الجدل حول العلاقة فيما بينها من جهة وقوانين الملكية الفكرية من جهة أخرى، قد تشجع الشركات الأجنبية للإستثمار في الدول النامية، ففي الأردن مثلاً فإن قانون المنافسة المؤقت رقم (49) لسنة 2002 جاء بصورة أساسية ليرسخ مبدأ قواعد السوق وحرية الأسعار وفق الضوابط المنظمة لحرية المنافسة الهادفة إلى إزدهار النشاط الإقتصادي في الأردن وحماية المستهلك، ومما لاشك فيه أن هذه الأهداف تتفق غالباً مع أهداف الشركات الأجنبية الراغبة في الإستثمار في الدول النامية.

ولا يسعنا بالختام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى غرفة عمان الفنية الإقتصادية ممثلة برئيسها السيد سامر قعوار على هذه الدعوة الكريمة التي سمحت لي بالالتقاء بهذه النخبة الخيرة من أبناء وطننا العزيز.